

الروما عديمو الجنسية في مقدونيا

جوان فان سيلم

واجه الكثير من الروما التمييز والإجحاف من قبل كل من الجماعات الخاصة والحكومات الوطنية.

البلاذ. وبغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الجمهورية اليوغوسلافية السابقة التي قدموا منها، فإن بوسع الأشخاص اختيار التجنس بالجنسية المقدونية في عام ١٩٩١ بناء على إقامتهم الطويلة في الجمهورية.

وكان ينظر للقاطنين في مقدونيا ممن لم يتقدموا لنيل المواطنة خلال فترة العام المسموح بها باعتبارهم أجانب ومن ثم توجب عليهم الخضوع للإجراءات المطولة المنصوص عليها في قانون عام ١٩٩٢ بشأن منح المواطنة. وكان هذا الإجراء معوقاً بشكل خاص لأفراد الأقليات العرقية، فقد كان الروما يخفقون في تلبية الشرط الخاص بإثبات قدرتهم على إعالة أنفسهم وتقديم المستندات الدالة على التسجيل والإقامة حتى ولو مضت على إقامتهم في مقدونيا المدة المنصوص عليها (وهو شرط لم ينطبق على الكثيرين).

ثم تلا ذلك صدور أحد القوانين المؤقتة في عام ٢٠٠٢ ليقوم بتخفيف المعايير الصارمة التي تضمنها قانون عام ١٩٩٢، حيث أعطى حقوقاً أكبر في المواطنة لكثير من أفراد الأقليات العرقية، خاصة لعديمي الجنسية ممن عاشوا فترة طويلة في مقدونيا. ثم أعقب ذلك في عام ٢٠٠٤ إدخال تعديل على القانون يقضي بتقليص مدة الإقامة المطلوبة إلى ثمانية أعوام، وتقليصها إلى ستة أعوام في حالة اللاجئ والأفراد المعترف بهم كأفراد بلا جنسية.

وكانت المفاوضات التي جرت مع المفوضية الأوروبية بخصوص تسهيل التأشيرات وإعادة قبول الأفراد ('للأشخاص المقيمين بدون تصريح')^٢ قد دفعت بمقدونيا للتطرق لقضية السكان عديمي الجنسية ممن قضوا فترة

المنصوص عليها في قانون عام ١٩٩٢ بشأن منح المواطنة. وكان هذا الإجراء معوقاً بشكل خاص لأفراد الأقليات العرقية، فقد كان الروما يخفقون في تلبية الشرط الخاص بإثبات قدرتهم على إعالة أنفسهم وتقديم المستندات الدالة على التسجيل والإقامة حتى ولو مضت على إقامتهم في مقدونيا المدة المنصوص عليها (وهو شرط لم ينطبق على الكثيرين).

تعتبر الروما إحدى الأقليات التي تقطن بصفة أساسية مناطق وسط وشرق أوروبا والبلقان وغرب الأناضول، والتي لا تتمتع بالدمج والاستيعاب الكافيين في مجتمعهم المحلي. فبالنسبة للروما، ينطوي التسجيل كمواطنين والحصول على وثائق الهوية على صعوبات جمّة.

اضطرت مقدونيا، وعلى غرار غيرها من البلدان التي حصلت على استقلالها بعد تفكك يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، إلى تحديد أولئك الذين سيتم منحهم جنسيتها وقامت بتكييف تشريعاتها لتناسب الأوضاع الجديدة المتغيرة كل فترة. ويصعب تحديد تعداد الروما عديمي الجنسية في مقدونيا بشكل دقيق، حيث يشمل هذا التعداد بعضاً من تجمعات الروما القاطنين لفترة طويلة - حيث تم إحصاء عدد ٥٣,٨٧٩ رومياً في إحصاء عام ٢٠٠٢، بيد أن تقديرات العدد الحقيقي تتراوح بين ١٨٠ ألف و ٢٠٠ ألف - بالإضافة إلى ٥٠٠٠ آخرين ممن فروا من كوسوفو وصربيا في عام ١٩٩٩ وعجزوا عن العودة حتى ذلك الحين.

وثمة قضايا أربع رئيسية تتعلق بحصول الروما عديمي الجنسية على الجنسية المقدونية وهي: أحقيتهم في الحصول على الجنسية بموجب القانون، والمخاوف السياسية للحكومة والحصول على الوثائق ومشاريع الجهات المانحة لتخفيض حالات انعدام الجنسية. وتعد قضيتي الحصول على الوثائق الشخصية وعدم التمييز هما محوري عقد احتواء الروما (٢٠٠٥-٢٠١٥)، وتتولى تعزيزهما المنظمات النشطة في المنطقة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

الأهلية والمخاوف السياسية

سمحت القواعد الأولية الخاصة بالأهلية والتي وضعت في عام ١٩٩١ لكافة الأشخاص المسجلين في مقدونيا فترة قدرها عام واحد للتقدم خلالها للحصول على المواطنة، على أن يلبوا بعض المعايير المحددة والتي من بينها قدرتهم على إعالة أنفسهم مالياً ومضي مدة لا تقل عن ١٥ عاماً متصلة من إقامتهم إقامة قانونية في

تعتبر الروما إحدى الأقليات التي تقطن بصفة أساسية مناطق وسط وشرق أوروبا والبلقان وغرب الأناضول، والتي لا تتمتع بالدمج والاستيعاب الكافيين في مجتمعهم المحلي. فبالنسبة للروما، ينطوي التسجيل كمواطنين والحصول على وثائق الهوية على صعوبات جمّة.

اضطرت مقدونيا، وعلى غرار غيرها من البلدان التي حصلت على استقلالها بعد تفكك يوغوسلافيا والاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا، إلى تحديد أولئك الذين سيتم منحهم جنسيتها وقامت بتكييف تشريعاتها لتناسب الأوضاع الجديدة المتغيرة كل فترة. ويصعب تحديد تعداد الروما عديمي الجنسية في مقدونيا بشكل دقيق، حيث يشمل هذا التعداد بعضاً من تجمعات الروما القاطنين لفترة طويلة - حيث تم إحصاء عدد ٥٣,٨٧٩ رومياً في إحصاء عام ٢٠٠٢، بيد أن تقديرات العدد الحقيقي تتراوح بين ١٨٠ ألف و ٢٠٠ ألف - بالإضافة إلى ٥٠٠٠ آخرين ممن فروا من كوسوفو وصربيا في عام ١٩٩٩ وعجزوا عن العودة حتى ذلك الحين.

وثمة قضايا أربع رئيسية تتعلق بحصول الروما عديمي الجنسية على الجنسية المقدونية وهي: أحقيتهم في الحصول على الجنسية بموجب القانون، والمخاوف السياسية للحكومة والحصول على الوثائق ومشاريع الجهات المانحة لتخفيض حالات انعدام الجنسية. وتعد قضيتي الحصول على الوثائق الشخصية وعدم التمييز هما محوري عقد احتواء الروما (٢٠٠٥-٢٠١٥)، وتتولى تعزيزهما المنظمات النشطة في المنطقة مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE).

الأهلية والمخاوف السياسية

سمحت القواعد الأولية الخاصة بالأهلية والتي وضعت في عام ١٩٩١ لكافة الأشخاص المسجلين في مقدونيا فترة قدرها عام واحد للتقدم خلالها للحصول على المواطنة، على أن يلبوا بعض المعايير المحددة والتي من بينها قدرتهم على إعالة أنفسهم مالياً ومضي مدة لا تقل عن ١٥ عاماً متصلة من إقامتهم إقامة قانونية في البلاد. وبغض النظر عن انتمائهم العرقي أو الجمهورية اليوغوسلافية السابقة التي قدموا منها، فإن بوسع الأشخاص اختيار التجنس بالجنسية المقدونية في عام ١٩٩١ بناء على إقامتهم الطويلة في الجمهورية.

وكان ينظر للقاطنين في مقدونيا ممن لم يتقدموا لنيل المواطنة خلال فترة العام المسموح بها باعتبارهم أجانب ومن ثم توجب عليهم الخضوع للإجراءات المطولة

ورشة لصنع اللباد في سكوبيه للاجئين الروما من كوسوفو أقامتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وربطت التجارة الحرفية المقدونية وتشكل جزءاً من برنامج طويل الأجل تنظمه المفوضية لتدريب اللاجئين في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة على المهارات اللازمة لإعالتهم والحد من اعتمادهم على الإحسان والصدقات.



مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين | أ. طابرين



فعاليات اليوم العالمي للاجئين في يونيو ٢٠٠٨، "الحماية" لافتة رفعها شاب لاجئ من طائفة الروما مقيم في الوقت الحالي ببلدية سوتو أوربذاري، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

التابعة للولايات المتحدة، وكانت حتى مطلع عام ٢٠٠٨ تمثل جزءاً من إحدى الشبكات القانونية التي تمولها مفوضية شؤون اللاجئين لمعاونة طالب اللجوء واللاجئين وخاصة الروما الساعين لمنحهم الجنسية.

وتقول الجهات المانحة في العديد من القطاعات أن المجتمع المدني في مقدونيا يتسم بالكفاءة في تنفيذ المشاريع العملية، مثل عمليات البحث عن الوثائق، إلا أنه يعاني نقصاً في مهارات التعبئة الفعالة لتشجيع التغيير في السياسات والقوانين الحكومية، خاصة على المستوى الوطني. وثمة حاجة لتقدير أكبر من جهود التعبئة المحلية، بالإضافة إلى ضغوط دولية، من أجل تحقيق النجاح.

جوان فان سيلم (jvanselm@gmail.com) هي باحثة مستقلة، وقد تم إعداد هذه المقال بموجب عقد مع معهد الهجرة والدراسات العرقية في جامعة أمستردام. وتوجهه بشكر خاص لـ (تيلدي بيرجرين) من لجنة هلنسكي السويدية (http://www.shc.se/en/5).

١. الاسم الدستوري لمقدونيا هو (جمهورية مقدونيا). وكان النزاع الذي نشأ مع اليونان حول استخدام هذا الاسم يعني أنه على الرغم من قبول ١٢٠ دولة لهذا الاسم إلا أنه غير مستخدم رسمياً على الساحة الدولية. ويستخدم اسم 'جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة' (أو FYROM) في المنتديات الدولية مثل الأمم المتحدة. ولأغراض التبسيط، فقد أشرنا إلى البلد باسم 'مقدونيا' في هذه المقالة.
٢. يمثل هذا العقد التزاماً سياسياً من جانب الحكومات في وسط وجنوب شرق أوروبا لتحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية والاحتواء الاجتماعي للروما وذلك في إطار إقليمي. وهو يركز على قضايا التعليم والتوظيف والصحة والإسكان ويلزم الحكومات بأن تأخذ في حساباتها القضايا الرئيسية الأخرى الخاصة بالفقر والتمييز وتعميم مراعاة المنظور الجنساني. <http://www.romadecade.org/>
٣. الأفراد المقيمون بلا تصريح. http://www.delmkd.ec.europa.eu/en/bilateral-relations/readmission%20agreement%20_33420071219en00070024.pdf
٤. http://www.abanet.org/rol/programs/resource_human_rights.html#froma
٥. <http://www.arka.org.mk>
٦. <http://www.crpkosovo.org>
٧. <http://www.praxis.org.yu>

أنفسهم. وكان ٥٥٧١ فرداً قد تقدموا طالبين منحهم حق المواطنة بموجب هذا البرنامج المؤقت، منهم ٤٧٦٦ يفتقدون لـ 'المواطنة الفعالة' مع تعليق القرار بشأنهم، فيما تم منح ٤٧٥٤ شخصاً الجنسية، وتم رفض ٣٤١ طلباً للحصول على الجنسية. وقد قامت رابطة المحاماة الأمريكية بتدريب العاملين من أكثر من ١٠٠ منظمة غير حكومية على المعاونة في عمليات التسجيل والتوثيق الخاصة بالروما الطالبين للمواطنة فيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦.^٤

وتحاول الجهات المانحة جاهدة ضمان عدم تعرض المنظمات غير الحكومية المقدونية، وهي منظمات صغيرة غالباً وتعتمد بالكامل على التمويلات الأجنبية، لإجراءات تقودها لإذكاء المشكلة، وذلك بقيامها على سبيل المثال بطمس الحقائق الخاصة بالأرقام، لإبطاء التقدم في معالجة الحالات الفردية (وذلك بغية مواصلة استلام التمويل لكل فرد تتم مساعدته) أو من خلال 'القيود المزدوج' للعملاء (ومن ثم تتسلم تمويلاً لكل نسمة من الجهات المانحة يغطي نفس الأفراد مرتين). وبعض الجهات المانحة يورقها بالفعل حدوث حالات فعلية على شاكلة هذا الأمر. فإذا كان هذا الحال القائم، فإن هذا لا يعفي الجهات المانحة من اللوم نظراً لغياب التنسيق - أو صألته - بين الجهات المانحة وغياب أو محدودية المساءلة والمحاسبة. ورغم كافة المشاكل التي قد تصادفها المساعي المبذولة إلا أن الكثير من الأفراد قد أفادوا بالفعل من هذه المشاريع وحصلوا على الوثائق واستفادوا من الحقوق بما فيها المواطنة.

وفي حين ركزت المشاريع فيما بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٦ على المساعدة في رفع طلبات المواطنة، نجد هذه المشاريع وقد سعت لاحقاً في عام ٢٠٠٨ للمعاونة في التوفير الفعلي للمستندات. فعلى سبيل المثال، نجد المنظمة غير الحكومية (آركا)^٥ تتلقى تمويلها من لجنة هلنسكي السويدية لمساعدة الأفراد في الحصول على المستندات المثبتة لتسجيلهم من السلطات على امتداد البلقان وأحياناً من أماكن أخرى، كأن يكون الفرد مثلاً مولوداً في إحدى بلدان الإتحاد الأوروبي وأن يكون ابن عمال مهاجرين (مؤقتين). وقد قامت آركا بحشد فرقها مع المنظمات غير الحكومية العاملة في كوسوفو (برنامج الحقوق المدنية)^٦ و صربيا (براكسيس)^٧. وفي عام ٢٠٠٦، ساعدت آركا ٨٠٣ فرداً في الحصول على المستندات. وكانت ٢٥٪ من المستندات شهادات مواطنة فيما كان أكثر من ٢٩٪ منها شهادات ميلاد. وقد وجدت آركا في عدة حالات أن مشاكل المستندات الفردية لم يكن يتم حلها إلا من خلال التدخل الشخصي لدى السلطات وليس من خلال القنوات النظامية، وذلك لأسباب ليس أقلها التفاوتات بين المجالس البلدية في شروط وإجراءات الحصول على المستندات الشخصية.

وآركا هي واحدة من العديد من المنظمات غير الحكومية المقدونية التي تجري مشاريع متشابهة للعديد من الجهات المانحة في وقت واحد، فهي لا تتعاون فقط مع لجنة هلنسكي السويدية وإنما تتعاون كذلك مع معهد المجتمعات المستدامة التابع لوكالة التنمية الدولية

طويلة في البلاد. وفي مواجهتها لهذه القضية، وجدت مقدونيا نفسها مضطرة لمواجهة التعقيدات التي تكتنف موقعها الجيوسياسي، والذي يتضمن جارتها كوسوفو وصربيا، وكافة 'المناسبات' غير المؤثقة الخاصة بهؤلاء السكان - والتي تشمل مناسبات الهجرة والميلاد والزواج والوفاة - منذ عام ١٩٩١. وثمة مخاوف من أن تؤدي بعض الإجراءات المتخذة بهدف حل مشكلة انعدام الجنسية إلى تشجيع الهجرات السكانية إليها وتشجيع البعض على الاحتيال لإثبات إقامتهم مدة طويلة في البلاد عما هو صحيح في الواقع، وهو ما يحتمل أن يؤدي إلى إضعاف التوازن العرقي الهش في البلاد، كما قد يقود إلى تصعيد التوتر والجريمة المنظمة.

الوثائق

يعد عدم توفر الوثائق المثبتة للإقامة طويلة الأمد إحدى المشاكل الكبرى التي تواجه الروما. فحتى في الحالات التي تم فيها تسجيل مناسبات الميلاد والزواج، ربما لم يحصل الأفراد على الوثائق المثبتة لهذا التسجيل أو ربما فقدوها. وتشمل الأسباب وراء عدم التسجيل وغياب المستندات الشخصية عدم توفر الوعي والتفهم الكافيين لأهمية ومزايا التسجيل وكذلك مشكلة التكلفة. كذلك فإن هناك نفوراً عامّاً من التعامل مع السلطات المحلية والوطنية والميالية في العادة لممارسة التمييز ضد الروما.

ويتكلف تصريح الإقامة على سبيل المثال ٢٠ يورو، فيما يتكلف تسجيل الميلاد ٢,٧٥ يورو (وترتفع إلى ٥,٢٥ يورو إذا تم التسجيل بعد شهرين أو أكثر من الميلاد). ورغم أن هذه التكلفة قد تبدو معقولة، إلا أنه بالنسبة للأفراد العاطلين - وحيث يُقدَّر بأن ما يزيد على ٧٥٪ من الروما هم من العاطلين - وفي بلد متوسط الدخل فيها ٢٧٠ يورو شهرياً، فإن تكلفة كئلك كافية لصدهم عن الذهاب لتسجيل أنفسهم. ورغم ذلك، فقد لاحظت المنظمات غير الحكومية المحلية والجهات المانحة أنه بمجرد أن يطلع الناس على مزايا التسجيل، وخاصة إذا صادف ذلك احتياجهم أو رغبتهم في إنجاب أطفالهم في إحدى المستشفيات على سبيل المثال، فإنهم تتملكهم الرغبة على الفور في التسجيل وحيازة المستندات الملائمة.

برامج المنظمات غير الحكومية

رغم تواصل مشكلة انعدام الجنسية وعدم التسجيل، إلا أن عدداً من الجهات المانحة، ومنها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة (USAID) ورابطة المحاماة الأمريكية ولجنة هلنسكي السويدية بالإضافة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقوم حالياً - أو قامت في السابق - برعاية عدد متنوع من البرامج والمشاريع التي تتولى إدارتها المنظمات غير الحكومية المقدونية. وقد ازدهرت هذه المشاريع خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وذلك عندما فتحت المادة ١٤ من تعديل عام ٢٠٠٤ لقانون المواطنة نافذة فرص مدتها عامين لبعض الناس لتسجيل